



PROVISIONAL

A/34/PV.103

3 January 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة بعد المائة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة، ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩، الساعة ٣.٠ / ١٠

(غيانا)

السيد سنكليير  
( نائب الرئيس )

الرئيس :

— تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي : [ ٤٦ ]

( أ ) تقرير اللجنة الأولى

( ب ) تقرير اللجنة الخامسة

— تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية : تقرير اللجنة الأولى [ ١٢٢ ]

— عدم جواز انتهاج سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية : [ ١٢٦ ]

( أ ) تقرير اللجنة الأولى

( ب ) تعديلات

٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza

واحدة من المحضر .

- التوقيع على الاتفاق المنظم لأنشطة الدول على القمر والاجرام السماوية الاخرى
- مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية : مشروع قرار [١٢٨]

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٤٠

نظر البنود ٤٦ و ١٢٢ و ١٢٦ من جدول الأعمال

تنفيذ الاعلان الخاص بتميز الأمن الدولي

( أ ) تقرير اللجنة الأولى (A/34/827)

( ب ) تقرير اللجنة الخامسة (A/34/831) .

تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية : تقرير اللجنة الأولى (A/34/790)

عدم جواز انتهاج سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية

( أ ) تقرير اللجنة الأولى (A/34/791)

( ب ) تعديلات (A/34/L.59) .

قدم السيد زوغاريا ( النمسا ) (مقرر اللجنة الأولى ) تقريراً بهذه اللجنة (A/34/827)

و (A/34/790) و (A/34/791) ثم تحدث قائلاً :

السيد زوغاريا ( النمسا ) ، مقرر اللجنة الأولى ، (الكلمة بالفرنسية) : يشرفني

أن أقدم اليوم الى الجمعية العامة تقارير اللجنة الأولى المتعلقة بالبنود ٤٦ و ١٢٢ و ١٢٦ من جدول الأعمال .

ان التقرير الخاص بالبند ٤٦ المعنون " تنفيذ الاعلان الخاص بتميز الأمن الدولي و ارد في الوثيقة (A/34/827) وتتضمن الفقرة ١٣ من هذا التقرير ثلاثة مشاريع قرارات معروضة على الجمعية العامة للاعتماد . ان هذه المشاريع الثلاثة تتناول على التوالي تطوير وتعزيز حسن الجواربين الدول ، وتنفيذ الاعلان الخاص بتميز الأمن الدولي ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ان التقرير الخاص بالبند ١٢٢ من جدول الأعمال المعنون " تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية " و ارد في الوثيقة (A/34/790) . ان توصية اللجنة الأولى واردة في الفقرة ٧ من هذا التقرير .

وأخيراً ، فان التقرير الخاص بالبند ١٢٦ من جدول الأعمال المعنون " عدم جواز انتهاج سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية " و ارد في الوثيقة (A/34/791) . وتوصية اللجنة الأولى واردة في الفقرة ١١ من التقرير .

باسم اللجنة الأولى ، يشرفني أن أوصي الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات الخمس التي أشرت إليها .

اعمالا للمادة ٦٦ من النظام الداخلي ، فقد تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الأولى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مواعف الوفود فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقارير اللجنة الأولى والمقدمة الى الجمعية العامة واردة في المحاضر الموجزة ذات الصلة للجنة . هل لي أن أذكر الاعضاء بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في اجتماعها الرابع بتاريخ ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ والذي ينص على أنه :

” عندما يتم النظر في نفس مشروع القرار في لجنة رئيسية وفي الجمعية العامة ، فان الوفود ينبغي أن تعجل تصويتها مرة واحدة سواء في اللجنة أو في الجلسة العامة الا اذا كان تصويت الوفد في الجلسة العامة يختلف عن تصويته في اللجنة ” . (A/34/PV.4, p. 151)

نتنقل أولا الى تقرير اللجنة الأولى بشأن البند ٤٦ من جدول الأعمال المعنون ” تنفيذ الاعلان الخاص بتميز الأمن الدولي ” . ان هذا التقرير وارد في الوثيقة (A/34/827) .

سوف تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات الثلاثة التي أوصت بها اللجنة الأولى في الفقرة ١٢ من تقريرها . الوثيقة (A/34/827) ،

وأعدي الكلمة الآن لممثل البانيا الذي يود ان يعجل تصويته قبل التصويت .

السيد باليتا (البانيا) (الكلمة بالفرنسية) : خلال المناقشة التي جرت في اللجنة الأولى بشأن البند ٤٦ من جدول الأعمال ، فان وفد البانيا قد أعرب عن وجهات نظره بشأن السلم والأمن الدوليين لقد ركزت بصفة خاصة على تحليل الموقف في أوروبا وفي البحر الابيض المتوسط . وكما شرحنا فاننا لم نشارك في التصويت على مشروع القرار (A/C.1/34/L.55) .

ان مشروع القرار نفسه وارد في التقرير المقدم الى الجمعية العامة من قبل اللجنة الأولى في الوثيقة (A/34/827) . ولما كانت الجمعية العامة على وشك اتخاذ مقرر بشأن مشروع القرار ، فان وفد البانيا يود ان يعجل تصويته بايجاز .

يوجد في مشروع القرار هذا عناصر معينة لا يمكن مناقشتها لانها تتعلق بمبادئ تم التعارف عليها ، وتضمنها في ميثاق الأمم المتحدة وفي وثائق أخرى ، اولها تطبيقات بالنسبة لمشاكل

دولية معينة . ولكن وفد بلادى لديه بعض التحفظات فيما يتعلق ببعض أحكام مشروع القرار ، وخاصة الفقرة الثانية من الديباجة والفقرات ٢ و ٦ و ١٠ و ١١ و ١٢ من المنطوق .

وفي ضوء الاحداث التي جرت في السبعينات لا يمكننا أن نشارك الرأي القائل بأن الاعلان الخاص بتميز الامن الدولي قد لعب دورا هاما في الحياة الدولية . ان تزايد الأعمال التي تنتهك مبادئ ومعايير القانون الدولي ، والسيادة والاستقلال الوطني ، المشار اليها في الفقرة الرابعة من الديباجة تقدم دليلا واضحا انه لم يحدث اي تعزيز للمسلم والامن الدوليين . بل على العكس فان الموقف الدولي قد اصبح أكثر تعقيدا وتوترا .

مرة أخرى أود أن أؤكد انه لا يمكننا ان نشارك الرأي الذي تعرب عنه الفقرة الثانية من المنطوق بشأن الدور الذي يجب على الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ان تلعبه . ان رأينا هو العكس من ذلك . فنحن لا يمكننا ان نشق في القوى الامبريالية العظمى ، الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، عندما يتعلق الامر باتخاذ تدابير لتأمين احترام ميثاق الأمم المتحدة . وفي رأينا ، فانه لا يوجد حتى الآن اي انفراج دولي . والدليل على ذلك ان التوتّر يتصاعد دائما . والتناقضات على المسرح الدولي تزداد خطورة . ان سياسة الهيمنة المدوانية للقوى العظمى الامبريالية ، قائمة ، وان سباق التسلح والاستعدادات للحرب تتخذ ابعادا جديدة وبالتالي فاننا لا نجد من المناسب ان نتحدث عن الاستمرار في عملية الانفراج الدولي .

وفيما يتعلق بالجزء الذي يتناول الامن الاوروبي في مشروع القرار ، نود أن نركز على انه ليس من الصواب ان نشير الى الحالة في أوروبا والى مؤتمر هلسنكي كمثالين أو نموذجين لتعزيز السلم والامن . ان شيئا لم يتغير في أوروبا منذ ما يسمى بمؤتمر الأمن الاوروبي . ومنذ الحرب العالمية الثانية فان التوتّر في أوروبا وفي العالم أجمع لم يكن أكثر حدة مما هو عليه الآن . ان هذا الموقف بدلا من ان يتحسن - قد يصبح أكثر سوءا نتيجة للتناقضات والاختلافات على المسرح الدولي . اننا نعتقد ان اجتماع مدريد المزمع عقده في العام القادم لا يمكنه في ظل هذه الظروف ان يحقق نتائج أفضل من تلك الاجتماعات التي عقدت في بلغراد في العام الماضي .

وفيما يتعلق بالموقف في البحر المتوسط ، ففي رأينا انه لا يمكن تحسين هذا الموقف الا باتخاذ تدابير محددة لمواجهة سياسات الهيمنة التي تنتهجها القوى العظمى والقوى الامبريالية لاسيما بمصارعة وجود الاساطيل الحربية الامريكية والسوفياتية في هذا البحر . ويجب على بلدان البحر المتوسط ان ترفض بحزم اقامة قواعد بحرية ونقط اسناد لخدمة القوى الدولية الامبريالية ، ويجب الا تعطي لاساطيل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أية تسهيلات في الموانئ وكما سبق ان اشرنا نعتقد ان المبادرات الخاصة باعلان مناطق يطلق عليها " مناطق سلام " او " خالية من الاسلحة النووية " في مختلف اجزاء العالم بما فيها البحر المتوسط لا تؤدي الى تفادي اخطار الحروب كما انها لا تعزز الامن الدولي .

لهذه الاسباب فان وفد البانيا لن يشترك في التصويت على مشروع القرار الثاني ، " تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي " الموصى به في الفقرة ١٣ من تقرير اللجنة الاولى الوارد في الوثيقة A/34/827 .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : مشروع القرار الاول المعنون " تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول " .

لقد اعتمدت اللجنة الاولى مشروع القرار الاول دون تصويت فهل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترفب في ان تحذو ونفس الحذو ؟  
اعتمد مشروع القرار الاول (قرار ٣٤/٩٩) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : مشروع القرار الثاني معنون " تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي " . وتقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المالية والادارية لهذا القرار وارد في الوثيقة A/34/831 لقد طلب اجراء تصويت مسجل .

#### اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الارجننتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الاخضر ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن

الديمقراطية ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ،  
 غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ،  
 غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هندغاريا ، الهند ،  
 اندونيسيا ، ايران ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، الكويت ، جمهورية  
 لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،  
 ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ،  
 نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،  
 بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومسي  
 وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، سرى لانكا ،  
 السودان ، سورينام ، سوازيلند ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،  
 اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات  
 الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،  
 فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ،  
 زامبيا .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية ،

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية  
 المانيا الاتحادية ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ،  
 لهبان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، باراغواي ، البرتغال ،  
 اسبانيا ، السويد ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا  
 الشمالية ،

اعتمد مشروع القرار الثاني باغلبية ٤٠ ( أصوات مقابل صوتين وامتناع ٢٤ عن التصويت ) ( قرار

٤٠ / ١٠٠ ) \*

\* ثم أبلغت فرنسا ونيجيريا ، موريشيوس ، سيراليون ، الجمهورية العربية السورية ،  
 جمهورية الكاميرون المتحدة ، الامانة انها كانت تنوى التصويت مؤيدة .

A/34/PV.103

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : واخيرا ، ننتقل الى مشروع القرار الثالث المعنون " عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول " . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

### اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كموتشيا الديمقراطية ، ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، يريتيدان وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : بلجيكا ، الدانمرك ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .



الممتنعون : استراليا ، النمسا ، كندا ، كوستاريكا ، فنلندا ، اليونان ، ايسلندا ، اليابان ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، تركيا ، اعتمد مشروع القرار الثالث بأغلبية ١٠٦ ( صوتاً مقابل ١١ وامتناعاً ٤ ) عن التصويت ( القرار

١٠١ / ٣٤ ) \*

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : اعطي الكلمة الآن لاولئك المندوبين الذين يرغبون

في تحليل تصويتهم بعد التصويت .

السيد هيرناندز ( فنزويلا ) ( الكلمة بالاسبانية ) : لقد صوت وفد فنزويلا لصالح

مشروع القرار A/C.1/34/L.57 بشأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ولا يعني هذا ان فنزويلا تقبل كل العناصر الواردة في مشروع الاعلان الخاص بعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول الواردة في الوثيقة A/C.1/34/L.56 .

وفد فنزويلا لديه بعض الملاحظات والتحفظات التي يود ان يتقدم بها حول مشروع الاعلان ،

وسوف تتقدم بها في الوقت الملائم .

السيد كامبس ( اوروغواي ) ( الكلمة بالاسبانية ) : لقد صوت وفد بلادي لصالح

مشروع القرار الثالث الوارد في الوثيقة A/34/827 ، والذي تمت الموافقة عليه توا ، لان هذا الموضوع له اهمية كبيرة في العلاقات الدولية ، فيما يتعلق بالمحافظة على السلم والامن الدوليين : وهو مهدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

ولكن هذا المهدأ في رأينا ، له طبيعة عالمية كما ورد في ميثاق منظومتنا ، وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول يتدرج تحت هذا المهدأ . ورغم ذلك فقد صوتنا لصالح مشروع القرار هذا . حيث ان مشروع القرار هذا يأخذ علما بمشروع الاعلان الخاص بعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول الوارد في الوثيقة A/C.1/34/L.56 فلدينا بعض تحفظات معينة فيما يتعلق ببعض النقاط الواردة فيه .

ولا نشارك الرأي الوارد في الفقرة السادسة من الديباجة التي تتضمن اشارة الى سياسات الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصري والعنصرية ، وهو منهج يقوم على الانتقاء في مشروع الاعلان .

\* ثم أبلغت وفود ليبريا وموريشيوس ، وسيراليون ، وجمهورية الكاميرون المتحدة ، الامانة انها كانت تنوى التصويت مؤيدة .

ونود ان نعبر عن تحفظنا القوي فيما يتعلق بالفقرة ٧ العاملة . وكما قلنا ان مهاداً عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول هو مهاداً عالمي ، أرسى في نطاق ميثاق الامم المتحدة .  
والاشارة الى ما يفعله هذا المهاد كما جاء بهذه الفقرة من مشروع الاعلان يقلل من قيمته الدولية ويشوه من فكرته .

السيد كاسترو دي باييش (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : لقد امتنعت كوستاريكا عن التصويت على مشروع القرار الثالث في تقرير اللجنة الاولى بشأن تنفيذ اعلان تعزيز الامن الدولي الوارد في الوثيقة A/34/827 رغم اننا ايدينا عدم مهاداً عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو امر غير مقبول وفقاً للميثاق ولقيمته العالمية .

ونظراً لحقيقة ان هناك وثائق تم اقرارها فيما يتعلق بهذه المبادئ الهامة ، فان وفد بلادي يعتقد انه من الضروري لتحقيق اهداف هذه المبادئ ليس الخروج بنص جديد بل بزيادة احترام المبادئ والتوصيات والقرارات التي سبق صدورها في كثير من المناسبات . ونعتقد ان ما نحتاجه ليس نصاً جديداً ، كما تقترح احدى فقرات مشروع القرار ، بل ان ما نحتاجه احترام المبادئ التي ارسيت من قبل . ونعتقد ايضاً ان مشروع الاعلان المزمع لن يسهم في احترام المقررات التي اتخذها مكتب الجمعية فيما يتعلق بترشيد عملنا لأن هذا مجرد تكرار لوثائق ومبادئ هامة سبقت الموافقة عليها واقرارها . وليس من الضروري تكرار هذه الافكار في اعلانات جديدة ، تطبق بطريقة انتقائية .

ولكننا نود ان نعبر عن تأييدنا لمهاداً عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تبحث الجمعية الآن تقرير اللجنة الأولى بشأن البند ١٢٢ من جدول الأعمال ، وعنوانه : " تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية " والتقرير وارد في الوثيقة (A/34/790) .

وانني أود أن أوجه عناية السادة الأعضاء الى توصية اللجنة الأولى الواردة في الفقرة ٧ من تقريرها . وقد وافقت اللجنة على مشروع القرار دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ١٠٢/٣٤)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظر البند ١٢٢ من جدول الأعمال .

وننتقل الآن الى تقرير اللجنة الأولى بشأن البند ١٢٦ من جدول الأعمال ، وعنوانه : " عدم جواز سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية " . وهو وارد في الوثيقة (A/34/791) . وقد قدمت تعديلات من جانب اسرائيل في الوثيقة (A/34/L.59) على مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة . وأعطي الآن الكلمة لمندوب اسرائيل لتقديم التعديلات .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : ان التعديلات الواردة في الوثيقة (A/34/L.59) غنية عن البيان في الواقع . فالمشكلة التي تتناولها مفهومة جيدا . ولذلك ، سوف أكون موجزا في تقديم هذه التعديلات .

في التعديلات الواردة في الوثيقة (A/34/L.59) يسترشد وفد اسرائيل بفقرات الديباجة وفقرات منطوق مشروع القرار الواردة في الفقرة ١١ من الوثيقة (A/34/791) . ان الفقرة ٢ من ديباجة هذا النص تذكر بواجبات الدول في الامتناع عن - من بين ما تمتنع عنه - " القسر . . . الاقتصادي " . والفقرة ٣ من الديباجة تلاحظ أن الهيمنة " هي مظهر من مظاهر سياسة . . . للتحكم . . . اقتصاديا . . . في شعوب أو مناطق أخرى من العالم " . وفي الفقرة ٣ من المنطوق يطلب من الجمعية العامة أن " ترفض جميع أشكال . . . الضغط " بما في ذلك الضغط الاقتصادي ، للتدخل في العلاقات الدولية .

ان الدول العربية المصدرة للنفط أصبحت متهمه بكل هذه الأعمال ، وبصفة خاصة منذ

نشوب أزمة الطاقة في عام ١٩٧٣ ، والتي خلقتها عن عمد . لقد استخدمت الضغط الاقتصادي حتى تسيطر على الشعوب وتسيطر على العلاقات بين الدول . وقد تدخلت الدول العربية المصدرة للنفط دائما ، عن طريق استخدام سلاح النفط ، في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة . ولا يوجد تعريف مجد اليوم للهيمنة ولا يمكن أن يكون كاملا دون ذكر الهيمنة البترولية العربية التي ابتلي بها العالم المتقدم والعالم النامي على حد سواء . فإذا لم يقيم المجتمع الدولي بالحد من استخدام الدول العربية ، التي تسعى الى الهيمنة ، للنفط كسلاح عسكري واقتصادي ، فان هذا سوف يحول دون اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وبذلك فانه سوف يؤدي الى الفوضى الاقتصادية العالمية . ولهذا فقد تقدم وفد بلادي بالتعديل الوارد في الوثيقة (A/34/L.59) . وبعد تقديم تعديلنا أجرينا اتصالات بعدد من البعثات . وقد برز من واقع هذه الاتصالات أن هناك تفهما واسع النطاق للمشكلة التي أبرزناها في تعديلنا . وفي الوقت ذاته ، يبدو أيضا أنه نظرا لضيق الوقت فان وفودا كثيرة لم تتلق بعد توجيهات بشأن هذا الموضوع . وتأسيسا على هذا فان ادانة ورفض الهيمنة النفطية العربية لن تنعكس بطريقة ملائمة في التصويت على تعديلنا . ولهذا الأسباب قررت اسرائيل أن تسحب هذا التعديل .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تتخذ الجمعية الآن قرارا بشأن مشروع القرار الموصى به من قبل اللجنة الأولى في الفقرة ٧ من تقريرها (A/34/791) . والآن سوف أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في تحليل تصويتها قبل التصويت .

السيد باليتا (ألبانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد جمهورية ألبانيا الشعبية الاشتراكية يود أن يتقدم ببيان موجز لشرح موقفه عند التصويت على مشروع القرار الوارد في تقرير اللجنة الأولى في الوثيقة (A/34/791) .

لقد عبر وفدنا خلال المناقشات التي جرت بشأن البند ١٢٦ من جدول الأعمال في اللجنة الأولى ، بصورة متفتحة تماما عن رأيه بشأن سياسة الهيمنة التي تمارسها القوى الامبريالية الكبرى ، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي والصين ، والآثار الوخيمة التي تحدثها تلك السياسة على حرية واستقلال الشعوب وعلى السلم والأمن الدوليين . وخلال تلك المناقشة ، أعلن وفدنا أنه كان سوف يصوت ضد مشروع القرارين ، وهما المشروع السوفياتي والمشروع الصيني الواردان

في الوثيقتين (A/C.1/34/L.1) و (A/C.1/34/L.8) ، في حالة ما اذا كان هذان المشروعان سوف يطرهان للتصويت . ولكن المشروعين تم سحبهما من قبل مقدميهما . ونحن مقتنعون بان تقديم وسحب هذين المشروعين لم يكن الا مناورات حسبت مقدا للتأثير على أعمال اللجنة ، وفوق كل شيء لمنع اعتماد وثيقة يشار فيها بوضوح تام الى من هم الذين يمارسون الهيمنة . ان العودة الى تفاصيل هذين المشروعين في الوثيقة (A/34/791) هي في رأينا أمر يؤسف له .

ان مشروع القرار (A/C.1/34/L.52) الذي اعتمد في اللجنة الأولى والمعروض الآن على الجلسة العامة للجمعية لا يمكن أن يحصل على تأييدنا . لقد شهد مشروع هذا القرار النور بعد مناقشة دارت في اللجنة الأولى نتيجة مناورة ديماجوجية من قبل الامبرياليين الاشتراكيين السوفيات الذين اقترحوا ادراج بند على جدول الأعمال عنوانه " عدم جواز سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية " وذلك لا خفاء سياستهم العدوانية والرامية الى الهيمنة .

وفي رأينا أن مشروع القرار الذي سوف يطرح للتصويت لا يمكن أن يحقق الهدف الرئيسي الذي يجب أن يحدد هوية أصحاب سياسة الهيمنة . ولهذا الأسباب فان الوفد الألباني لا يمكنه أن يؤيد مشروع القرار الوارد في الفقرة ١١ من الوثيقة (A/34/791) ولن يشارك في التصويت على ذلك المشروع .

السيد دى زافالا يوريولا فويتيا (وليفيا) (الكلمة بالاسبانية) : أود أن أقول  
بكل ايجاز أن وفد بلادى ، لسوء الحظ ، الذى لم يستطع المشاركة في التصويت في اللجنة الاولى ،  
الذى تم في ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر الماضي ، سيصوت اليوم لصالح مشروع القرار الوارد فسي  
الوثيقة A/C.1/34/L.52 بشأن عدم جواز انتهاج سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية .  
ومع ذلك ، في هذه المناسبة ، نود أن نعبر عن تحفظاتنا الرسمية على الفقرة الخامسة  
من المنطوق التي تد بين الصهيونية باعتبارها من مظاهر الهيمنة داخل سياسات الدول .

السيد فارسيــــــــــــــــا (الجمهورية الدومينيكية) (الكلمة بالاسبانية) : سيصوت  
وفد بلادى لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/791 . واننا نشعر انه يعتبر اسهامــــــــــــــــا  
رئيسيا من جانب المشتركين في تبنيه .  
ومن دواعي الأسف ، مع ذلك ، ان لدى وفد بلادى تحفظات فيما يتعلق بالفقرة الرابعة  
من الديباجة والفقرة الخامسة من المنطوق ، لأن هاتين الفقرتين تتضمنان نقاطا معينة لا يوافق  
عليها وفد بلادى .

السيدة كاسترو دى باريش (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد كوستاريكا  
يود أن يعبر عن تأييده لمشروع القرار الوارد في تقرير اللجنة الأولى ( A/34/791 ) ، الذى يوصي  
الجمعية العامة باعتماد البند ٥٦ ، عدم جواز انتهاج سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية ،  
ويتضمن سياسات ومبادئ معينة شاركت فيها كوستاريكا في الماضي ولا تزال تؤيدها الآن .  
ومع ذلك ، فلدينا تحفظات بخصوص الكلمات " بما في ذلك الصهيونية " في الفقرة الخامسة  
من المنطوق والفقرة الرابعة من الديباجة . اننا لا نوافق على ربط هذه الكلمات بالعنصرية والفصل  
العنصرى حيث اننا نشعر دائما بأن العنصرية يجب ان تفسر كما حددت في الفقرة الأولى من  
الاتفاقية الدولية حول القضاء على كل أشكال التمييز العنصرى . ولقد أشرنا الى هذا التعريف  
في مناسبات عديدة ولا ضرورة لنا الآن أن نشير اليه مرة أخرى . ولكن من الواضح ان هــــــــــــــــذا  
التعريف لا ينطبق على الصهيونية .  
ولا يمكننا أن نوافق على أن الصهيونية هي احدى صور الهيمنة . ان الهيمنة هي أحد  
مظاهر الامبريالية السياسية والايديولوجية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية . وعليه فان هــــــــــــــــذا

الاصطلاح ينطبق فقط على البلدان القوية التي تنتهج هذه السياسات مباشرة أو عن طريق دول أخرى تسيطر أو تؤثر عليها .

ولهذا السبب نعتقد ان القرار يفقد قوة با دخال أفكار لا تدخل بطريقة ملائمة في اطار البند الذى نبحثه . أود أن أشير الى التعديل في الوثيقة A/34/L.59 التي ترتبط بالفقرة الرابعة من الديباجة والفقرة الخامسة من منطوق مشروع القرار الذى أمامنا ويسرنا أن هذا التعديل قد سحب ، لأننا ما كنا نستطيع تأييد التعديل . وكان مفاد هذا التعديل اضافة عبارة " بما فسي ذلك هيمنة النفط العربي " بعد الكلمات " الاستعمار الجديد " . لا نستطيع أن نتحدث بطريقة مناسبة بهذه الكيفية ، واننا لا نوافق على زيادة أسعار البترول وقد عانينا من ذلك . ولكن من وجهة نظرنا فهذا الموضوع لا يجب بحثه هنا .

اننا نؤيد المبادرة التي اتخذها رئيس المكسيك لدراسة مشكلة الطاقة في اطار النظام الاقتصادى الدولى الجديد . ولكن هناك ثغرة واسعة ، من الصعوبة جدا تخطيها ، بين هذه المبادرة وبين اعتبار تثبيت أسعار البترول من جانب البلدان المصدرة له بما في ذلك العرب وغير العرب ، مظهرا من مظاهر الهيمنة .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : في مشروع القرار الذى توصي به اللجنة الأولى ، والوارد في الوثيقة A/34/79 الفقرة ١١ ، فان الجمعية العامة على وشك احداث انحراف شنيع آخر . ان مشروع القرار هذا كان يمكنه أن يرى الضوء فقط في العالم غير الواقعي لهذه الجمعية .

ان كلمة " الهيمنة " صيغت كجزء من الملائمة الوهمية بين الملاكين من الوزن الثقيل في العالم . ان لها استعمالا معينا ككلمة شفرة في سياسات اليوم ودخلت في عالم الخيال لجدول أعمال الجمعية . ومع ذلك ، فان وفودا معينة ، معروفة جيدا بمعارضتها للتسوية السلمية للمنازعات وتفضل اظهار قوتها بدلا من كبح شهواتها للقوة والنفوذ ، غير سعيدة بمجرد الملائمة الوهمية .

وبالتالي ، فان تلك الوفود قد اختارت كهدف لها حركة التحرير الوطنية للشعب اليهودى ، ذلك الشعب الذى عانى بشكل مفرط من جميع القوى الامبريالية المهيمنة في العالم

وبأبشع صورها . ان كتلة المستعمرين البتروليين العرب والعرب البتروليين المهيمين حاولت اخفاها  
مواقفها الاستعمارية وذلك بادراج الصهيونية في مشروع القرار المتعلق بالهيمنة .  
ان الصهيونية والهيمنة تتعارضان ، فان الصهيونية هي حركة التحرير الوطنية للشعب  
اليهودى والتعبير عن بحثه عن الحرية والمساواة مع باقي الأمم . ولكن في هذه المنظمة ، فان حركة  
التحرر الوطني للشعب اليهودى وهي واحدة من نوعها في الوجود يساء اليها في حملة لا تنتهي  
من الخبث والسم .

وفي محاولة للقضاء على الشعب اليهودى ، فان اعداءه خلال التاريخ بدأوا بتزييف  
صورة اليهود ، باعادة كتابة التاريخ اليهودى ، وباصطناع بعض أبشع النظريات والادعاءات التاريخية  
والعنصرية . ان الدول العربية ، في حملتها لتدمير الدولة اليهودية ، اتبعت نفس أسلوب تزييف  
التاريخ اليهودى ، وبصفة خاصة معنى الحركة الصهيونية . ان الصهيونية كانت كفاح الشعب  
اليهودى ضد القوى الامبريالية للعالم القديم . ان الصهيونية كانت حلم الشعب اليهودى ، الذى  
اقتلع من جذوره وشرده في أرجاء العالم وذلك من أجل محاولة العودة الى أرض اسرائيل . ان  
الصهيونية كانت اشتراك الشعب اليهودى في الأولوية اليهودية التي حاربت مع الحلفاء ضد هتلر  
بينما تعاون زعماء عرب معه . وبكلمات أخرى ، فان أهداف الصهيونية تتمثل في أن تعيد للشعب  
اليهودى الحقوق التي تتمتع بها الامم الاخرى .

وكما كتب وزير خارجية اسرائيل السابق ، ابا ايهان :

” ان الصهيونية ليست أكثر وليست أقل من الشعور بأصل الشعب اليهودى  
وتطلعه الى الأرض التي ارتبطت أبديا باسمه . وهي أيضا الأداة التي تبحث الأمة  
اليهودية بها عن طريقها لتحقيق أصيل لذاتها . وان المأساة تجرى في المنطقة حيث  
حققت فيها الأمة العربية سيادتها في عشرين دولة تضم مائة مليون فرد يعيشون على  
٤ مليون ميل مربع ، بموارد ضخمة . وبالتالي ، فان المسألة ليست ما اذا كان  
العالم على استعداد للموافقة على القومية العربية . بل السؤال هو : متى سيتمكن  
للقومية العربية ، بمزاياها الضخمة وشرواتها وامكانياتها ان تقبل الحق المتواضع ولكن  
المساوى لحقوق أية أمة أخرى في الشرق الأوسط في الحياة في أمن وسلم ” .



ان الدول العربية ستوافق على حق اسرائيل في الوجود ، عندما تتخلى عن موقفها المتعنن والمهيمن تجاه وجود دولة غير عربية وغير اسلامية في الشرق الأوسط .

لا شك ان عددا من الأعضاء يدركون بأن سخف ادراج الصهيونية في مشروع القرار المعروض علينا أصبح ممكنا بمجرد كون الوفود المنفردة لا تصوت في مثل هذه الحالات وفقا لما يمليه ضميرها .

بل على العكس ، فان مثل هذه القرارات التي تشهر السخط يتم تكرارها خلال الجمعية بواسطة كتلة الدول العربية المهيمنة بتروليا . أليس احتفاظ الدول العربية لنفسها بالحق المنفرد في تحديد الحركة الوطنية لشعب آخر هو أبسط مظاهر الهيمنة ؟ ان مجموعة من البلدان يخنقها شعور القوة المرتبط بالأغلبية التلقائية أخضعت لسنوات عديدة الامم المتحدة لشن هجمات ضد اسرائيل ليس لها مثيل في سجلات المنظمات الدولية ، بل أيضا لعرض القرارات العدائية التي وصلت الى الذروة بالقرار المشع والمشين لعام ١٩٧٥ الذي ساوى بين الصهيونية والعنصرية . ان هدف هذه الدول العربية هو اضافة ما يشبه حق الاحترام على مناهضة السامية تحت غطاء معاداة الصهيونية .

وخلال ذروة الكراهية ، فان المنذوب الدائم للولايات المتحدة حذر من أن أذوية بشعة قد روج لها في هذه المنظمة ، وانها اذوية ستكون لها آثار بشعة ، حيث قال :

” ان الناس سيبدأون في القول كما قالوا من قبل ، ان الأمم المتحدة هي مكان

تقال فيه الأذى . . . ” (A/PV.2400, p.162)

والحقيقة فان الاكاذيب التي يروج لها في الأمم المتحدة قد حولت هذا المحفل الى أضحوكة المجتمع الدولي . ان الرأي العام العليم لم يعد يأخذ مأخذ الجد والمداولات التي تجرى هنا ، بل أكثر من ذلك لم يعد يفض من جراء العقلية الشاذة التي ساوت بين الصهيونية والعنصرية والهيمنة حيث يمكنها أن تساوى بالتالي بين صفات أخرى مثل النياتية ومرض الروما تيزم وجموع الطوايع الخ . . .

ومنذ ساعتين تقريبا ، فان شعب اسراييل قد أوقد الشعلة الأولى الخاصة باحتفال شانوكاح الذي يمتد الى ثمانية أيام . وخلال الساعات الأخيرة فان الشعب اليهودي في كل ارجاء العالم سيضيء نفس هذه الشمعة بمناسبة هذا الاحتفال .

ان احتفال شانوكاح هو ذكرى انتصار المكابي منذ ٢٢ قرنا مضت على امبراطورية الهيمنة التي سادت في عصر غابر . وانا كان المكابيون قد عاشوا الى اليوم ، فلا شك في أنهم كانوا سيدانون بواسطة الأغلبية العددية في هذه الجمعية بوصفهم صهيونيين وذلك لانهم موقفا مناهضا للامبريالية . ولكن الشعب اليهودي ، لمدة أكثر من ألفي عام ، قد احتفل دائما بانتصار المكابيين الذين دافعوا عن حقوقهم والذين عارضوا كل ما هو خاطيء ، ويحتفل بذكرى نصرته الضعيف ضد القوى ونصرة قليلي العدد ضد الكثيرين .

هذه هي قوة الشعب اليهودي الناجمة عن ارتباطه الذي لم يكن بأرضه ، أرض اسراييل ؟ ان العديد من الامبراطوريات قد حكمت هذه الأرض - جماعات وهدبت ، زالت ونابت من وجهه البسيطة . ولكن هناك أمة صغيرة أكثر قد عاشت دونها جميعا ، واليوم تتمتع بالسيادة الوطنية على ترابها . ان هذه الأمة لن تهتز ولن تترنج أمام البذاعات والاساءة الجدلالية والادانة فسي هذه القاعة .

ان الحملات المناهضة للسامية من قبل العرب النفطيين المهيمنين وأنابهم ، لا يمكنها

ولن تضر الشعب اليهودي ، ولكنها ستستمر في العمل على تآكل القدر البسيط من الاحترام والصدى اللذين ما زالت الأمم المتحدة تتمتع بهما .

السيد بالروين (الجمهورية العربية الليبية) : ان الوثيقة A/34/791 المعروضة

أمامنا الخاصة بعدم جواز انتهاج سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية تعكس وجهات نظر مختلف الأطراف وهي متكاملة وشاملة ، وفي هذه المناسبة أود أن أؤكد أن ورود الصهيونية ضمن القرار كان مبنيا على أسس منها :

أولا ، قرار الجمعية العامة رقم ١٩٠٤ بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٣ الذي أعلنت فيه القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وعلى وجه الخصوص التأكيد على أن أية نظرية تقول بالتفوق العنصري هي خاطئة علميا ، ومدانة خلقيا ، وظالمة اجتماعيا وخطيرة . ومع بلوم أن الكيان الصهيوني من ضمن ما يعتمد عليه نظرية الشعب المختار واقامة دولة على اساس التمييز العرقي والديني .

ثانيا ، كما أن الجمعية العامة في قرارها ٣١٥١ جيم بتاريخ ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٣ ادانت ، ضمن أشياء أخرى ، التحالف غير المقدس بين نظام جنوب افريقيا العنصري والصهيونية .

ثالثا ، وإشارة الى اعلان المكسيك عام ١٩٧٥ حول مساواة النساء ومساوئتهن في عملية التنمية والسلام ، الصادر عن المؤتمر الدولي لعام المرأة العالمي المعقود في مدينة المكسيك من ١٩ حزيران /يونيه الى ٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ الذي جاء فيه ، ان التعاون والسلام الدولي يحتاجان الى تحقيق الحرية والاستقلال الوطني والقضاء على الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والاحتلال الاجنبي والصهيونية والفصل العنصري ، والتمييز العنصري بجميع اشكاله . وكذلك الاعتراف بكرامة الشعوب وحققها في تقرير المصير .

رابعا ، ونود أن نشير أيضا الى القرار رقم ٧٧ الصادر عن مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية المعقود في كمبالا في الفترة من ٢٨ تموز/يوليه الى أول آب/اغسطس ١٩٧٥ الذي اعتبر أن النظام العنصري في فلسطين المحتلة والنظامين العنصريين في زيمبابوي وجنوب افريقيا لديها جذور استعمارية متشابهة وتشكل نفس البناء العنصري وهي في سياستها تهدف الى اهدار كرامة الانسان . ألا يعتبر هذا نوعا من أنواع الهيمنة العرقية .

خامسا ، كما أن مؤتمرات دول حركة عدم الانحياز أكدت في بياناتها السابقة وآخرها مؤتمر  
دافنا أن الصهيونية هي حركة عنصرية .

ان بيان مؤتمر وزراء الخارجية لدول عدم الانحياز في ليما عاصمة بيرو في آب/اغسطس ١٩٧٥  
أدان الصهيونية لانها تهدد السلام والأمن في العالم ووجه دعوة الى جميع الدول لمعارضة هذه  
الايديولوجية العنصرية الاستعمارية .

سادسا ، ان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والثلاثين رقم ٣٣ / ٧٦  
بتاريخ ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ الخاص بالقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري والذي  
أكدت فيه ان الصهيونية تعتبر نوعا من العنصرية والتمييز العنصري . وبهذا يتأكد ، سيدى الرئيس ،  
ان الصهيونية هي نوع من أنواع الهيمنة العرقية تمت ادانتها على المستويات الاقليمية وعلى مستوى  
دول حركة عدم الانحياز وعلى مستوى الأمم المتحدة ، وهذا يعتبر ردا كافيا على من يعارض اضافة  
الصهيونية الى القرار .

وبذلك فان القرار الذى هو أمنا ، هو مرآة تعكس الأوضاع القائمة حاليا في العالم ويشخص  
مرضا ، من الأمراض التي بلي بها جسم البشرية ، وعليه فلا يمكن علاج جزء من المرض وترك الجزء  
الآخر ، بل يجب علاج المرض كله اذا اردنا الصحة والسلامة لجسم البشرية .

السيد العلى (العراق) : ان وفد الجمهورية العراقية سوف يصوت لصالح القرار

A/34/L.52 الخاص بعدم جواز انتهاج سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية والذي أعدته اقطار  
عدم الانحياز ، ويعكس في نفس الوقت كافة وجهات النظر من حيث شموليته وتكامله ، فهو يديمن  
الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والهيمنة بكافة اشكالها والعنصرية بما فيها الصهيونية .

لقد أدانت حركة عدم الانحياز في جميع مؤتمراتها الاستعمارية ، والعنصرية ، والصهيونية والتمييز العنصري . كما أدانتها الأمم المتحدة بقرارها ٣٣٧٩ ( ١٩٧٥ ) الخاص بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والذي أعتبرت فيه الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية . ومهما حاول البعض ، وخاصة ممثل الكيان الصهيوني ، أن يشكك ، وبشكل بائس ، في اعفاء الصهيونية من صفة العنصرية فان المجتمع الدولي قد أدانها وسيدينها لأنها تحمل جميع الشرور التي نبذها المجتمع الدولي . فالكيان الصهيوني يحتل كامل التراب الفلسطيني اضافة الى أراضي ثلاث دول عربية ويزاول فيها أشنع أنواع الهيمنة رغم القرارات المتعددة التي اتخذتها الجمعية العامة في السنوات الأخيرة ، وخاصة في الايام الاخيرة ، فيما يتعلق بقضية فلسطين ، وقضية الشرق الاوسط وأخيرا ، وقبل ثلاثة أيام ، ادانة الكيان الصهيوني للتسلح النووي الاسرائيلي . فما ذنبنا في ذلك ونحن جزء من هذه البشرية التي تنشد الخير والسلام والحرية للجميع . كان الأخرى بمدوب الكيان الصهيوني اذ ن أن يذكر بصراحة السبب الذي أدى الى اعلان عدم تصويته لصالح قرار الهيمنة ، ذلك أنه أحد أبرز قوى في العالم تمارس الهيمنة وهو لا يزال يحتل ، كما ذكرنا ، جميع الاراضي الفلسطينية اضافة الى أراضي دول عربية أخرى بالقوة المسلحة ومؤازرة حليفته الولايات المتحدة الأمريكية .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : سوف نشرع الآن في التصويت على مشروع القرار

المتضمن في تقرير اللجنة الاولى الوارد في الوثيقة A/34/791.

وطلب اجراء تصويت منفصل بالنسبة الى عبارة " بما في ذلك الصهيونية " الواردة في الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرة ٥ من المنطوق . فاذا لم يكن هناك اعتراض على ذلك الطلب ، سوف أطرح تلك العبارة على التصويت .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، البحرين ، بنغلاديش ، بنن ،

بوتسوانا ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،

الرأس الأخضر ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ،

قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،

مصر ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ،  
 فرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ،  
 ايران ، العراق ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية  
 الشعبية ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديفا ،  
 مالي ، مالطة ، موريتانيا ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، النيجر ،  
 نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بولندا ، قطر ، رواندا ، سان تومسي  
 وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ،  
 الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، تونس ،  
 تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد  
 الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الامارات العربية المتحدة ، جمهورية  
 الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فييت نام ، اليمـن ،  
 يوفوسلافيا ، زامبيا .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بلجيكا ، بوليفيا ، بورما ، كندا ،  
 الدانمرك ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ،  
 غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ،  
 لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بابوا غينيا الجديدة ، السويد ،  
 المملكة المتحدة لهريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

المتنعون : الارجنتين ، بربادوس ، بوتان ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، كوستاريكا ،  
 الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، اليونان ، ساحل العاج ، جامايكا ،  
 اليابان ، ليسوتو ، ليبيريا ، ملاوي ، المكسيك ، نيبال ، باراغواي ،  
 بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، سنغافورة ، اسبانيا ، سورينام ، سوازيلند ،  
 تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، الولايات المتحدة الامريكية ، فولتا  
 العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، زائير .

اعتمدت عبارة " بما في ذلك الصهيونية " بأغلبية ٧٩ صوتا مقابل ٢٦ وامتناع ٣٣ عن التصويت.

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : سوف أ طرح على التصويت الآن مشروع القرار ككل ،  
الذي أوصت به اللجنة الاولى ، على أن يكون مفهوما أن الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرة هـ من  
المنطوق تبقيان كما وردتا في الوثيقة A/34/791 .  
طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ،  
بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بلغاريا ،  
بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس  
الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر  
القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا  
الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،  
اثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ،  
اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ،  
هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ،  
جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،  
لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ،  
ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ،  
المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ،  
بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ،  
رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،  
سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ،  
سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،  
ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،  
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،

جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ،  
 فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .  
المعارضون : استراليا ، كندا ، اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .  
المتنعون : النمسا ، بلجيكا ، شيلي ، الدانمرك ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ،  
 جمهورية المانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ،  
 اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، باراغواي ، البرتغال ،  
 ساموا ، اسبانيا ، السويد ، تركيا ، المملكة المتحدة  
 لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، أوروغواي ، فنزويلا .  
 اعتمد مشروع القرار ككل بأغلبية ( 111 صوتا مقابل ٤ وامتناع ٢٦ عن التصويت ) ( القرار  
 ١٠٣ / ٣٤ ) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : سوف أدعو الآن المندوبين الذين طلبوا أن يسمح  
 لهم بتعليل تصويتهم بعد التصويت .

السيد ترويانوفسكي ( اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ) ( الكلمة  
 بالروسية ) : اعتمدت الجمعية توا مقرا هاما يتعلق بمبدأ اداة سياسة الهيمنة في جميع اشكالها  
 ومظاهرها . وباسم شعوب الأمم المتحدة ، أعلنت الجمعية العامة بوضوح تام أن أية دولة ، أو أية  
 مجموعة دول لا يمكنها تحت أية ظروف كانت ، أو لأى سبب كان أن تمارس الهيمنة في العلاقات الدولية  
 أو أن تتطلع الى أن تتمتع بموقف مسيطر في العالم أو في أية منطقة من هذا العالم . وان قامت  
 بذلك ، فان الجمعية العامة قد تقدمت خطوة هامة أخرى الى الامام على الطريق المؤدى الى تعزيز  
 السلم والأمن الدوليين ، والى تأكيد مساواة الدول في السيادة والى تحقيق الحرية واستقلال  
 الشعوب .

ان مقرر الجمعية العامة المتعلق بعدم جواز انتهاج سياسة الهيمنة والذي اعتمد طبقا  
 لمبادرة تقدم بها الاتحاد السوفياتي انما هو بمثابة سد اخلاقي وسياسي أمام أى ممن يحاولون  
 الهيمنة في العالم ويمهدون الطريق من أجل تعزيز وتعميق الانفراج العالمي .



اننا نلاحظ برضاء تام أن تلك المبادرة التي اتخذها الاتحاد السوفياتي قد حصلت على تأييد واسع لاسيما من جانب البلدان غير المنحازة ، والبلدان النامية التي هي ضحية سياسات الهيمنة التي تنتهك السيادة والاستقلال الوطني والاقتصادى لتلك البلدان . ان مندوبي البلدان غير المنحازة في بياناتهم أثناء بحث هذا البند قد أدانوا أيضا بعض مظاهر سياسة الهيمنة مثل الاستعمار والعنصرية ، والامبريالية ، والعدوان ، وخلق مناطق نفوذ ، واقامة القواعد والمناطق العسكرية وجميع أشكال التهديد بالقوة أو استعمالها ، بما فيها محاولة اعطاء دروس في هذا المجال وتعصب الدول العظمى والتوسع الاقليمي . وقد أظهر المندوبون في بياناتهم بصورة مقنعة أن سياسة الهيمنة تؤدي الى خلق بؤر توتر ، كما تؤدي الى عدم استقرار الموقف الدولي . وان مندوبي العديد من البلدان ، وهم على حق في ذلك ، قد أبرزوا الخطر الذي يمثله ، بالنسبة الى السلم الدولي ، مظهر آخر من مظاهر الهيمنة وهو التفوق العسكرى المتمثل في سباق التسلح وزيادة الترسانات العسكرية .

(السيد ترويانوفسكي ، اتحاد  
الجمهورية الاشتراكية السوفياتية)

ان مناقشة اقتراح الاتحاد السوفياتي بشأن عدم جواز سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية وموافقة الجمعية العامة على مشروع القرار الخاص بذلك ، يوضحان أن الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الامم المتحدة قد اتخذت مواقف واضحة صريحة لا لبس فيها تتعلق بسياسة الهيمنة، وأن هذه الدول قد رأيت انه من الواجب وضع نهاية لجميع أشكال ومظاهر سياسة الهيمنة .  
وفيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي ، فان دولتنا منذ اليوم الاول لوجودها قد اتخذت موقفا حازما لتطبيق مبدأ المساواة بين الشعوب والدول في العلاقات الدولية . اننا دائما ضد الهيمنة واخضاع دولة الى دولة أخرى . وان يعتبر وفيما في ذلك لمبادئ ثورة اكتوبر واتباعا لسياسة السلم ، فان الاتحاد السوفياتي سيقف بحزم ضد تطلعات الهيمنة مهما كان مصدرها .

السيد منديز مونتغرو (غواتيمالا) (الكلمة بالاسبانية) : لقد امتنعت غواتيمالا عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/791 بشأن عدم جواز سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية ، وذلك لأن لدينا تحفظات على الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرة الخامسة من منطوق مشروع القرار .

ان وفدي قد عارض هاتين الفقرتين في التصويت المنفصل الذي طالب ، وبعد الموافقة عليهما اضطررنا الى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار ككل رغم موافقتنا على معظم ما ورد فيه .

السيد روجاس (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) : لقد أيد وفد بلادي مشروع القرار الخاص بعدم جواز سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية ، وفي رأينا أنه يشير الى تناقض بين حقائق السياسة الدولية اليوم وبين بعض المفاهيم والمبادئ الواردة في ميثاق منظماتنا . ونود أن نذكركم بأننا امتنعنا عن التصويت المنفصل على عبارة " بما في ذلك الصهيونية " الواردة في الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار ، وكان ذلك متفقا مع موقفنا الذي اتخذناه ازاء قرار الجمعية العامة ٣٣٧٩ (د - ٣٠) .

السيد د وارت (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : لم يشترك وفد البرازيل في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/791 في اللجنة الاولى وفي هذه الجلسة للجمعية

العامة ، وذلك لأننا لا نعتبر أن هذا الموضوع المعقد قد كرس له الوقت الكافي لبحثه في الدورة الحالية للجمعية العامة .

ان معارضتنا للهيمنة في جميع الحالات وبكل مظاهرها معلومة جيدا . ومع ذلك ، فان مشروع القرار الذي تمت الموافقة عليه توا ، يعتبر في رأينا مغاليا في طموحه ويغطي مجالات سبق تضمينها في قرارات أخرى أيدها وفد البرازيل .

السيد ها فان لاو (فبييت نام) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد فبييت نام قد صوت الآن في صالح مشروع القرار الخاص بعدم جواز سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية ، ويود أن يعلل تصويته .

وان هذه هي المرة الاولى التي يعتمد فيها المجتمع الدولي قرارا يدين بشدة سياسة الهيمنة التي تعتبر مصدرا للحروب العدوانية واخضاع الشعوب . ان مشروع القرار قد اذان بحزم أيضا البلدان الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصري والعنصرية بما فيها الصهيونية .

وخلال المناقشة العامة بشأن هذا البند ، فان الوفود التي أخذت الكلمة أشارت الى الطبيعة الحقيقية وآثار سياسة الهيمنة ومختلف مظاهرها في العلاقات الدولية . وان عددا كبيرا من الوفود قد أشار بصفة خاصة الى سياسة الهيمنة التي تنتهجها دولة اعطت لنفسها حق اعطاء الدروس لدول أخرى . ان شعب فبييت نام الذي كان ضحية منذ عقود مضت للاستعمار هو فبييت الوقت الحالي خاضع أيضا لسياسة الهيمنة من قبل دولة عظمى في آسيا ، ولذلك يمكن لشعب فبييت نام أكثر من أي شعب آخر أن يعرف بالتالي ما هي الآثار الوخيمة التي تفرض على الشعوب من جراء جميع اشكال الهيمنة .

وحقيقة فاننا نود أن نشير الى أن هذه الدولة الكبيرة التي لا تعتبر احلامها فبييت الهيمنة سرا على أحد والتي تنطلق في هجوم كلامي عال ضد البلدان الأخرى ، تنتهج سياسة هيمنة دولية واقليمية كما لو كانت هي أكبر المناضلين ضد اشكال الهيمنة .

وبالفعل ، فمن هو الذي من أجل تحقيق هيمنته المجنونة في جنوب شرقي آسيا قد استخدم الطاغيتين بول بوت وانغ ساري لآبادة ثلاثة ملايين من الافراد في كمبوتشيا وحولها الى مصدر للاعتداء على دول في جنوب شرقي آسيا والهند الصينية ؟ أليس هم حكام بكين الحاليين ؟ انهم يعتبرون جزاري شعب كمبوتشيا لما ارتكبه من جرائم ضده لتنفيد نظامهم الذي يثبتر البشاعة والكراهية في العالم أجمع والذي سيسجل في التاريخ باعتباره أكبر وصمة عار عرفتها البشرية .

ان هذه الدولة الكبرى المهيمنة تنطق أعمالها بالتهديدات العدوانية وتنتهك انتهاكا صارخا حقوق الدول بتدخلها في الشؤون الداخلية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية . ان هذه الدولة المهيمنة التوسعية التي تطبق سياستها العدوانية ضد فييت نام ، هذه السياسة التي ظهرت منذ عدة سنوات ، قد شنت عدوانها السافر ضد فييت نام بأن أرسلت اليها ٦٠٠٠٠٠ جندي وهي تهدد في الوقت الحالي باعطاء فييت نام درسا ثانيا . ان هذه الدولة المهيمنة التوسعية هي التي تبث الفرقة بين شعوب جنوب شرقي آسيا وذلك في محاولة لتحقيق أهدافها التوسعية والمهيمنة في تلك المنطقة التي تعتبرها من مناطق نفوذها الطبيعية . ومن الواضح أنه منذ اللحظة التي هزمت فيها الامبريالية الامريكية في الهند الصينية وقامت بسحب قواتها من جنوب شرقي آسيا ، فانه اذا لم تكن بكين قد قامت بتطبيق سياساتها الاجرامية في الهيمنة في هذه المنطقة ، فان شعوب جنوب شرقي آسيا كانت تستطيع أن تعيش في ظل الصداقة والسلام ، وان تقيم صرح التفاهم والتعاون فيما بينها . وتحت شعار الكفاح ضد ما زعمت انه عدوان فييتنامي ، فان هذه الدولة تحت ستار تقديم المساعدة لضحية هذا العدوان وان - وهذه دعوى باطلة - قد هدت الى تحقيق اهدافها وهي فرض سياسة الهيمنة على شعوب جنوب شرقي آسيا . ان سلطات بكين تقوم بالاتفاق مع الامبريالية بتكثيف سباق التسلح ومعارضة القوى المحبة للسلام والاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي في العالم .

ان لديهم مخططا بشعا لدفع العالم الى الحرب والى الفوضى الشاملة ، وذلك من أجل تحقيق حلمهم في السيطرة الشاملة .

ان وفد فييت نام يرحب بالمبادرة التي اتخذها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بالقيام بادراج البند ١٢٦ على جدول اعمال هذه الجمعية والمعنون " عدم جواز سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية " ويقدر تقديرا كبيرا الجهود التي بذلتها وفود بلدان عدم الانحياز والتي أدت الى اعتماد هذا القرار التاريخي للجمعية العامة .

ويأمل وفد بلادى بصدق أن هذا القرار سيكون علامة في كفاح الشعوب من أجل إقامة عالم جديد يتم فيه القضاء على سياسة الهيمنة من الحياة الدولية وجيلا بعد جيل وبتضحيات ابنائهم ، فان شعب فييت نام قد كافح وما زال يكافح ضد الامبريالية والهيمنة للدفاع عن بلادنا وعن قضيتنا العادلة ان وفد بلادى يعلن بتصويته أن شعبه سيستمر في تقديم مساهمته الفعالة في كفاح الشعوب ضد الامبريالية وسياسة الهيمنة في العلاقات الدولية ومن أجل الدفاع عن السلم والاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي .

السيد كايس (اوروغواي) (الكلمة بالاسبانية) : لقد أضطر وفد بلادى الى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الفقرة ١١ من الوثيقة A/34/791 والذي تم اعتماده توالنا نعتقد أن القرار العام يجب ألا يكون قائما على الانتقاء ويحقق أهدافا سياسية معينة فيما يتعلق ببلد معين . ان لدينا تحفظات على الفقرة ٤ من الديباجة والفقرة ٥ من المنطوق .

السيد اليوكا (بنما) (الكلمة بالاسبانية) : هذا تحليل موجز لتصويتنا ، لقد صوتنا لصالح مشروع القرار ، ولكن نود أن نوضح تماما أنه لدينا تحفظات على الصيغة الواردة في الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرة ٥ من المنطوق . وبالرغم من هذه التحفظات فقد أيدنا القرار بصفة عامة .

السيد تيان جن (الصين) (الكلمة بالصينية) : ان وفد الصين أيد القرار الذي تمت الموافقة عليه الآن . واثناء الكلمة التي القيناها في اللجنة الأولى عند مناقشة هذا الموضوع سبق أن أوضحنا تماما المقصود بالهيمنة العالمية ، وما هي الهيمنة الاقليمية وكشفنا هذه البلدان التي تعارض سياسة الهيمنة بالكلمات ، ولكنها تمارسها بالفعل . ان القرار الذي تمت الموافقة عليه الآن يعكس موقف بلدان عديدة في العالم تدين الهيمنة العالمية والاقليمية . لذلك ، فان وفد الصين يؤيد هذا القرار . علاوة على ذلك ، فيما يتعلق بالهجوم الذي شنه ممثل فييت نام على الصين الآن ، فقد سبق لنا في مناسبات سابقة أن أوردنا حقائق لتنفيذ مزاعمه ، والأمر لا يستحق منا تكرار هذه الحجج الآن .

السيد كاماندا وا كاماندا (زائير) (الكلمة بالفرنسية) : لقد صوتنا لصالح مشروع القرار حول عدم جواز انتهاج سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية ، وقد سبق لنا أن قلنا ان الهيمنة هي سيطرة دولة أو مجموعة دول على دولة أخرى . انها ارادة السيطرة من جانب مجموعة دول بكل مظاهرها العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والعقائدية والمنصرية . . . الخ . لقد قلنا أيضا اننا - بلدان العالم الثالث - لم نستعمر أحدا ، ولم نفرغ ثقافاتنا وحضاراتنا على أى طرف في العالم ، وان مشكلة الهيمنة غير موجهة لنا بنفس المعنى الذى توجه به الى الآخرين . وان مشكلة الهيمنة موجهة اساسا الى من تحركوا فعلا لممارسة سياسة الهيمنة .

والآن بعد أن أعتمد هذا القرار أود القول أيضا أن بلادى مثل باقى بلدان العالم الثالث مازالت بعد استقلالها تكتشف أن اسطورة الهيمنة لم تختف من العلاقات الدولية . اننا لم نتوقف عن شجب وادانة التصرفات التمسفية والهيمنة التي تفرض علينا في جميع المجالات .

اننا نود أن نأمل أن يشكل القرار الذى اعتمد بعدم جواز انتهاج سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية التزاما وتعهدا رسميا من جانب كل من تتوفر لديهم وسائل ممارسة سياسة الهيمنة وكل من تحدوهم الرغبة في القوة والسيطرة في العالم ، بعدم المضي بعد ذلك في هذا النوع من الممارسات ، انه يحدونا الأمل في أن يقلعوا عن ذلك بعد ان يدركوا الآثار والاطار الكبيرة الكامنة وراء ذلك والتي تعتبر مصدر القلاقل وعدم الاستقرار في العالم الحالي .

ان هذا أمر هام ، وهو السبب الذى دفعنا الى التصويت لصالح هذا المشروع ، ولكن يجب أن يكون واضحا أن مسؤوليتنا في هذا المجال لا تقاس أبدا بمسؤولية من لديهم امكانية ممارسة سياسة الهيمنة في العالم . ان عنصر الالتزام الوارد في القرار ، وهو التزام وتعهد هذه الأطراف وهذه القوى في العالم بأن تكف اعتبارا من الآن عن هذه الممارسات يجعلنا نأمل أننا سندخل من الآن فـ في عصر جديد من العلاقات الدولية ، وهذا هو السبب الذى دفعنا الى الموافقة على هذا المشروع .

السيد ثيوت برازيت (كمبوتشيا الديمقراطية) (الكلمة بالفرنسية) : قبل تحليل تصويتي ،  
أود القول أنه لو انسحب جميع أصحاب سياسات الهيمنة من بلادى كما انسحبوا من هذه القاعدة  
الآن ، فان السلام سيعم في العالم اليوم .

ان وفد كمبوتشيا الديمقراطية أيد الآن مشروع القرار الذى تدين فيه الجمعية الهيمنة . وفي  
اللجنة الأولى ، فان وفد بلادى سبق له أن عرف الصفات التي تتسم بها الهيمنة العالمية والاقليمية .  
والحقيقة أن العالم كله يعرف ان الهيمنة الاقليمية التي يمارسها نظام فييت نام تخرب بلادى . ان تلك  
الهيمنة الاقليمية الفيتنامية قد أصبحت من اشد الاخطار العالمية بالنسبة للجميع . انها اصححت  
مسئولة عن وفاة الملايين من الكمبوتشيين . من خلال الذبح والمجاعة .

ان الجمعية العامة بتصويتها في يوم ١٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ قد اعتمدت القرار  
٢٢/٣٤ الذى يطالب بانسحاب . . . ٢٢٠ من القوات الفيتنامية في كمبوتشيا . ان هذه الهيمنة  
الاقليمية بدعم حقيقي من الهيمنة العالمية تنفق أكثر من ثلاثة ملايين دولار يوميا للاستمرار في اغتيال  
شعب كمبوتشيا واتباع حرب عدوانية ضد كمبوتشيا الديمقراطية وهي تهدد سلم وامن دول جنوب  
شرقي آسيا .

ومهما كانت الافتراءات التي يفتريها التوسعيون الاقليميون الفيتناميون ، فان سلطات هانوى  
لا تستطيع اخفاء تطلعاتهم الخاصة بالتوسع في جنوب شرقي آسيا .  
وبالقرار ٢٢/٣٤ ، والقرار الذى اعتمدتوا ، فان الجمعية العامة قد طالبت بانسحاب  
كافة القوات الاجنبية من البلدان الأخرى ، وبدلا من اتباع حملة دعائية من الكذب فان أصحاب  
سياسة الهيمنة الاقليمية في فييت نام عليهم أن يسحبوا قواتهم التي يبلغ عددها . . . ٢٢٠ فرد من  
كمبوتشيا . وكذلك قواتهم التي يربو عددها عن . . . ٥٠ فرد من لاوس حيث تتمركز هناك في الوقت  
الحاضر .

ان فييت نام قد أصبحت الآن أخطر قوة تمارس الهيمنة الاقليمية في العالم . وبالنسبة لعدد  
سكانها ، فان لديها أكبر عدد من القوات المرابطة خارج حدودها ، أى أكثر من ثلاث قواتها  
المسلحة .

وهذا هو السبب الذى دعا وفد بلادى الى التصويت لصالح مشروع القرار A/34/L.52 .



الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ليست هناك وفود أخرى تطلب تعلييل تصويتها بعدد

التصويت .

أعطي الكلمة الآن الى مندوب اسرائيل الذي يرغب في ممارسة حق الرد .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : الواقع أن أصحاب الهيمنة النفطية

العربية هنا لا يتورعون عن اقام الاشارة الى الصهيونية ، حركة التحرير الوطنية للشعب اليهودي في قرار زعم انه يتناول عدم جواز الهيمنة . هذه الدول العربية ، وأساسا دول الرفض منها ، قد أثبتت نقطتين أورد هما ممثل اسرائيل المرة تلو الأخرى أثناء هذه الدورة للجمعية العامة . أولا أظهرت مرة أخرى عزمها الذي لا يلين على تحويل كل بند في جدول الأعمال الى بند معادي لاسرائيل . ثانيا ، في هذه الحالة بالذات تتخذ موقفا قائما على الهيمنة اتسمت به الأنشطة العربية في الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الأولى . ان وظيفة هذا الموقف القائم على الهيمنة هي عدم قدرة دول الرفض العربية على أن تعترف بحق الشعب اليهودي في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة في وطنه أرض اسرائيل .

هذه الدول العربية التي تمتد من المحيط الاطلسي الى الخليج الفارسي لها أراضي تبلغ ٥ ملايين ميل مربع ، أى عشرة في المائة من رقعة العالم ، وهم يحتلون رقعة أكبر حجما من الصين أو الولايات المتحدة الأمريكية ، وهم أفنياء في الموارد المادية ومنها النفط الذي يعتمد عليه قسم كبير من العالم المتقدم .

وفي ملاحظات لم تبد اليوم فقط ، بل ابدت في أيام أخرى ، فانهم لا يحبون وجود دولة اسرائيلية ولو على رقعة قليلة من الاراضي على جزء من فلسطين الانتدابية . هذا الموقف القائم على الهيمنة والتعصب وعدم تسامحهم ورفضهم الكامل لكل مجموعة غير عربية تعيش بينهم هو جوهر الكثير من المشكلات في منطقتنا بما في ذلك النزاع العربي الاسرائيلي .

ان الهيمنة العربية بصفة عامة ، والهيمنة النفطية العربية بصفة خاصة ، هي من المظاهر الحقيقية في الحياة الدولية اليوم ، ولا يمكن أن نستبعدا أو نتجاهلها ببساطة . ولن تختفي لمجرد أن هذه الجمعية تخشى حتى الاعتراف بوجودها .

ان ممثل ليبيا العربية النفطية المهيمنة تحدث الآن عن آرائه المستنيرة عن الصهيونية كما

تحدث في اللجنة الأولى . واقتبس عنه ما قال :

"علينا ان نعالج المرض بأسره اذا لم نرد لجسم البشرية أن يتلاشى . ان الصهيونية تمارس الهيمنة على أولئك الذين يدينون باليهودية في العالم" . (A/C.1/34/PV.50,P.101) وفي ضوء ذلك ، في ضوء كلمات مماثلة من ممثلي دول أخرى ذات هيمنة نفطية عربية ومؤيديها ، هل هنالك أدنى شك بعد ذلك ان هؤلاء المعادين للصهيونية والذين يعلنون هذا هم مجرد معادين للسامية بطريقة قحة مدفوعين بشراحتهم التي لا تصدق .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا من بحث البند ١٢٦ من جدول الأعمال .  
التوقيع على الاتفاق المنظم لأنشطة الدول على القمر والأجرام السماوية الاخرى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وقبل الانتقال الى البند التالي أود أن أشير بايجاز ، الى القرار ٣٤ / ٦٨ الذي تمت الموافقة عليه في الجمعية العامة في جلستها العامة ٨٩ في ٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ .

ان الاتفاقية التي تحكم أنشطة الدول على القمر وسائر الاجرام السماوية ، ستفتح للتوقيع عليها بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ .

### البند ١٢٨ من جدول الأعمال

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية : مشروع قرار A/34/L.57 .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن ألفت انتباه الجمعية الى مشروع القرار الذي قدم في الوثيقة A/34/L.57 . وأدعو الآن ممثل الهند ليقدّم مشروع هذا القرار .

السيد ب. س. ميشرا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : قبل تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/34/L.57) بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية أود أن أشكر الوفود الحاضرة على التأييد الساحق الذي قدمته بشأن ادراج بند اضافي وهو البند الذي نبهته الآن . ونيابة عن الجزائر ، وبنغلاديش ، وبوتان ، وكوبا ، وفرينادا ، وغيانا ، والعراق ، واليابان ، وملديف ، ونيبال ، ونيجيريا ، وسري لانكا والنيابية عن وفد بلادي ، يشرفني ان أقدم مشروع القرار الذي ذكرته الآن . ويسعدني أيضا ان أعلن ان سوريا قد انضمت الينا كاحد الدول المشتركة في تبنيه .

ان الاقتراح الوارد في الوثيقة A/34/L.57 يتصور أساسا زيادة في عضوية مجلس الأمن من ١٥ عضوا الى ١٩ باضافة أربعة مقاعد فيردائمة . ويتضمن مشروع القرار أحكاما لتعديلات ملائمة محدودة على المادة ٢٣ ، ٢٧ من الميثاق وفقا للمادة ١٠٨ الفقرة ٣ من المنطوق تخصص المقاعد الاضافية للمجموعات الاقليمية القليلة التمثيل وفقا لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل وفقا لأحكام المادة ٢٣ فقرة (١) من الميثاق .

ان الهدف وراء مشروع هذا القرار وارد في المذكرة التفسيرية التي قدمت مع الطلب الذي تقدمت به لادراج البند الجديد A/34/246 . ولعل السادة الاعضاء يعلمون انه منذ تعديل الميثاق عام ١٩٦٣ لزيادة عضوية مجلس الأمن من أحد عشر عضوا الى خمسة عشر عضوا ، فان عضوية الأمم المتحدة زادت من ١١٣ الى ١٥٢ . وترجع الزيادة الى ظهور عدد كبير من الدول الجديدة وقبول عضويتها في الامم المتحدة من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . ومع ذلك ، فان هذه الزيادة لم تنعكس في عضوية مجلس الأمن . ان المعدل العالمي الحالي لعدد الدول الممثلة بمقعد واحد غير دائم في مجلس الأمن هو ١٤٧ ، وعدد البلدان الآسيوية الممثلة بمقعد واحد غير دائم هو ١٨٥ ، في حين أن الرقم الخاص بالدول الأفريقية هو ١٦٣ ، وأمريكا اللاتينية ١٤ ، ودول غرب أوروبا وغيرها ١١ ودول شرق أوروبا ١٠ ، ولذلك فان البلدان النامية والبلدان غير المنحازة ليست ممثلة بالقدر الكافي حاليا في مجلس الأمن .

وأساسا هناك طريقتان لتصحيح عدم التوازن هذا ، احدهما إعادة توزيع المقاعد الحالية غير الدائمة بين المجموعات الإقليمية المختلفة عن طريق الالتزام الصارم بالتناسب بين عدد الدول الممثلة بالمجموعات الإقليمية المعنية ، والطريقة الثانية هي زيادة عدد المقاعد غير الدائمة وتخصيص المقاعد الإضافية للمجموعات الإقليمية التي كانت حتى الآن قليلة التمثيل في المجلس . ونظرا للطابع غير الحتمي ، وعدم القدرة على تحقيق العدالة بالطريقة الأولى ، فان المشتركين في تبني المشروع اختاروا الحل الثاني وهو زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن .

وأود أن أؤكد سيادة الرئيس على أن اقتراحنا هو اقتراح خاص ومحدد ، وفي نفس الوقت لا يمس الا تشكيل مجلس الأمن ، ولا يمس بأية صورة النواحي الرئيسية في دور ومهام المجلس ، أو موقف الاعضاء الدائمين فيه . ولهذا السبب ، اخترنا السعي الى ادخال تعديل على الميثاق وفقا للمادة ١٠٨ ، بدلا من اتخاذ اجراء بموجب المادة ١٠٩ ، والتي تتضمن مراجعة الميثاق فيما يتعلق بالنواحي الأساسية فيه ، وهذا هو السبب الذي من أجله لم نتمكن من قبول الاقتراح المقدم الى مكتب الجمعية العامة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، باحالة هذا البند الى اللجنة الخاصة المعنية بمراجعة الميثاق .

ويجب أن يلاحظ أن اقتراحنا حينما يسمى الى زيادة عضوية مجلس الأمن ، باضافة أربعة مقاعد غير دائمة هو اقتراح متواضع ، اذا ما أخذنا في الاعتبار حقيقة أنه منذ نشأة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٦ فان أعضاءها قد تضاعف عدد هم ثلاث مرات من ٥١ الى ١٥٢ ، وبالقياس ، كان يجب ان تكون هناك زيادة في عدد المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن من ٦ الى ١٨ بنفس النسبة . ومن ناحية أخرى ، فاننا نسمي في اقتراحنا الى زيادة تصل الى ١٤ فقط . ومع ذلك ، هناك اقتراح غير رسمي بزيادة عدد الاعضاء غير الدائمين الى ١٦ . وفي ذلك الاقتراح فان توزيع المقاعد للعضوية غير الدائمة في مجلس الامن ستكون على النحو التالي : خمسة أعضاء من الدول الافريقية ؛ ثلاثة أعضاء من الدول الاسيوية ، عضو واحد من دول اوربوا الشرقية ؛ ثلاثة أعضاء من دول امريكا اللاتينية ؛ عضوان من اوربوا الغربية ودول أخرى ؛ مقعد واحد لعضو غير دائم يشغل بالتساوب بين الدول الاسيوية ودول امريكا اللاتينية لمدة سنتين لكل منهما ؛ واخيرا مقعد واحد للدول الاوروبية ، وهو من بين أمور أخرى يحقق تمثيلا افضل للدول المحايدة وغير المنحازة في اوربوا . ومع ذلك فان هذا الاقتراح لم تتم صياغته ولم تتع الفرصة لمتبني مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/I.7 لكي يناقشوا هذا الاقتراح فيما بينهم . فاذا كان الاقتراح جيدا وانا كان يهدف الى تحقيق الزيادة في عضوية مجلس الامن على أساس اكثر داما - واود هنا أن اؤكد على عبارة على اساس اكثر داما - فانني متأكد من أن متبني المشروع سيكونوا على استعداد على الأقل لبحثه .

وبالاضافة الى مبدأ التمثيل العادل ، فان لدينا ايضا أسبابا عملية جدا ، تدفعنا الى السعي لزيادة عضوية مجلس الأمن ، فان المزيد من الدول غير المنحازة والبلدان النامية تود بحسب الاسهام في ايجاد حلول للمشكلات الدولية ، وذلك عن طريق تمثيلها في مجلس الامن ، وقد شكل هذا عبئا متزايدا على المجموعات الاقليمية ضعيفة التمثيل حاليا ، وفي تأييدها للمرشحين الاقليميين . هذه الدورة للجمعية ذاتها تعاني من مشكلة حادة هي انتخاب مرشح من امريكا اللاتينية في مقعد غير دائم سيدأ شغله في أول كانون الثاني /يناير . ان الجمعية العامة قامت بالفعل بعدد من الاقتراعات بلغ ٧٩ اقتراعا ، لم تؤد الى نتيجة ويبدو انها ستصل الى رقم المائة . والواقع أن امكانية عقد مجلس الأمن في العام القادم غير مؤكدة ، ان زيادة عدد المقاعد المخصصة لافريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ستخفف كثيرا من المشكلة التي نعاني منها حاليا .

ان اقتراحنا يسمى الى تنفيذ احد اهداف حركة بلدان عدم الانحياز التي أعيد تأكيدها مؤخرا في مؤتمر قمة هافانا ، وهو اضافة الصيغة الديمقراطية على العلاقات الدولية ، والمشاركة على أساس من المساواة ، في حل القضايا الدولية . ان اعلان هافانا أكد من جديد الحاجة الى تمثيل أكبر للبلدان غير المنحازة في الاجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وبصفة خاصة مجلس الأمن من بسين أجهزة اخرى . هذه التدابير اوصى بها مؤتمر القمة في هافانا بغية دعم وتعزيز دور الأمم المتحدة كأداة فعالة للمحافظة على الامن والسلم الدوليين ، وحل جميع المشكلات الدولية .

وخلال المشاورات التي أجريتها واثاء المناقشة القصيرة التي دارت في هذه الجمعية عند النظر في تقرير مكتب الجمعية العامة حول النظر في ادراج هذا البند ، فان عددا قليلا من الدول قالت بأن اية زيادة في تكوين مجلس الأمن ستعوق فاعلية وكفاية هذا الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة .

ربما ليست هذه المناسبة الملائمة لنفكر في السجل الماضي أو السجل الحالي لمجلس الأمن في الوفاء بمهمته الأساسية ، ألا وهي ، الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ويكفيني أن أقول - كمشال - ان حقيقة ان بلدا مثل جنوب افريقيا قد تمكنت من أن تتحدى وأن لا تعترف بقرارات مجلس الأمن ليس لها دخل بحجم المجلس . وفي رأينا ، ان المجلس اذا كان قادرا أو لم يكن قادرا على القيام بمهامه فهذا ليس بسبب حجمه ، ولكن بسبب عوامل بالغة التعقيد تتعلق بمصالح الدول العظمى . والنتيجة للحجة المعترضة على توسيع المجلس لاسباب تتعلق بالفاعلية هي في الواقع تقليص العضوية ، ولا نعتقد ان المجلس سيكون أكثر فاعلية في القيام بمهامه اذا كان أصغر حجما ، لكن على العكس من ذلك ، نعتقد أن المجلس سيكون أكثر مقدرة على القيام بمسؤوليته اذا كان في تكوينه أكثر تمثيلا للمجتمع الدولي والمقترح الرامي الى توسيع عضوية مجلس الامن بتخصيص مقاعد اضافية لدول من افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية يتمشى مع الفقرة الاولى من المادة ٢٣ ( ١ ) من الميثاق . فبالإضافة الى أنها تتضمن مبدأ التوزيع الجغرافي العادل فانها تحت أيضا على أن تراعي " قبل كل شيء " مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين وفي مقاصد المنظمة . وقد علمتنا التجارب انه في معظم الحالات ان المجموعة غير المنحازة في مجلس الامن هي التي تجد الحلول للمشكلات المطروحة على المجلس . وتدور في ذهني بصفة خاصة آخر حالة تتعلق بمشكلة حساسة ، خرجت فيها مجموعة البلدان غير المنحازة بصيغة واسلوب عمل ينتهجه مجلس الأمن : لذلك ، لا يستطيع أحد أن يشكك بجديّة في مقدرة البلدان النامية وغير المنحازة على الاسهام في المحافظة على السلم والامن الدوليين ، وفي تحقيق سائر مقاصد وأهداف المنظمة .

وبإيجاز ، أود أن أؤكد من جديد أن المقترح الوارد في مشروع القرار A/34/L.57 - هو مقترح محدود ومتواضع لا يمس الا تكوين مجلس الأمن ولا يمس مهام أو سلطات الاعضاء الدائمين فيه . والمقترح قائم على أساس مبدأ التمثيل العادل ، ويهدف الى اعطاء بلدان افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، والتي تمثل غالبية دول العالم ، دورا أكبر ومسؤولية أكثر في ايجاد حلول للمشكلات العالمية . ويجعل المجلس أكثر تمثيلا يهدف المقترح أيضا الى زيادة فاعلية المجلس .

بهذه الكلمات ، نيابة عن مقدمي مشروع القرار ، أود أن أوصي بالموافقة على مشروع القرار المقدم الى الجمعية العامة في الوثيقة A/34/L.57

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أعطي الكلمة الآن لمندوب اكوادور ليبدؤ العمل  
تعديلا على مشروع القرار A/34/L.57

السيد الهورنوز ( اكوادور ) ( الكلمة بالاسبانية ) : كما ذكر مندوب الهند ، فان عددا من البلدان الاخرى قد بحثت مسألة التمثيل العادل في مجلس الامن وتوسيع عضويته . وفي هذا الصدد ، ويعد ان تشاورت معه بصفته ممثلا لمقدمي مشروع القرار A/34/L.57 ، فانه يشرفني ان أقتح نيابة عن وفود بوليفيا ، كولومبيا ، كوستاريكا ، اكوادور ، بنما ، بيرو ، وفنزويلا بعض التعديلات التي تهدف الى ايجاد شكل أكثر انصافا في مسألة التمثيل في مجلس الأمن ، معترفين انه من الضروري ان تزداد عضويته بغية ايجاد مزيد من التمثيل الجغرافي المناسب للاعضاء غير الدائمين .

في الواقع ، ان عدد الاعضاء يجب أن يزداد الى ٢١ ، ويجب أن يضم - كما ذكر مندوب الهند - خمسة من الدول الافريقية ، وثلاثة من الدول الآسيوية ، وواحدة من دول اوربيا الشرقية ، وثلاثة من دول امريكا اللاتينية ، واثنين من اوربيا الغربية ودول أخرى ، ومقعدا واحدا غير دائم يشغل بالتناوب بين دول امريكا اللاتينية وآسيا ، ومقعد آخر غير دائم يشغل بالتناوب بين الدول الغربية ودول أخرى ، ودول اوربيا الشرقية .

ان امريكا اللاتينية تؤيد مضمون مشروع القرار هذا وترغب في أن تسهم في تدعيم وتعزيز الأمام المتحدة كما فعلت دوما ، وكما فعلت اثناء تأسيس المنظمة ، حيث كان عدد دول امريكا اللاتينية الاعضاء في المنظمة ٢١ من الدول الاعضاء البالغ عددها ٥١ آنذاك ، وكما تواصل ذلك اليوم ، حيث لها ٢٩ عضوا من عدد الاعضاء البالغ عددهم الآن ١٥٢ عضوا . واننا على استعداد لأن نتقبل دولا شقيقة من منطقة الكاريبي ، كدليل على نمو عالمية المنظمة .

السيد فيورنوفيتش ( جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ) ( الكلمة بالروسية ) :

ان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، التي شاركت في صياغة ميثاق الامم المتحدة ، والسبي



التزمت دوما بأهداف ومقاصد الأمم المتحدة ، لمقتنعة تماما بأن ميثاق الامم المتحدة قد صمد أمام اختبار الزمن على مدى أكثر من ثلث قرن ، وهو الصك القانوني الدولي الذي يسمح بحل المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي بطريقة بناءة وفعالة ، اذا ما التزمت كل دولة عضو بصراحة بأحكام هذا الميثاق .

وللأسف ، خلال الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، قدمت بعض الوفود نسي مختلف محافل الجمعية العامة مقترحات لتعديل ميثاق الامم المتحدة بطريقة أو بأخرى ، بما فيها المقترح الخاص بالفاء واحد من المبادئ الأساسية ، الا وهو قاعدة الاجماع للاعضاء الدائمين نسي مجلس الامن . ونحن لمقتنعون بأن مثل هذا المقترح لا يمكن ان يبرز فاعلية الأمم المتحدة بل بدلا من ذلك من شأنه ان يضعفها ، لأن تكرار تقديم المقترحات لتعديل احكام الميثاق بطريقة أو بأخرى من شأنه أن يشكك في تلك الأحكام كما ان هذا من شأنه أن يتيح فرصة رسمية لمنتهمكي ميثاق الأمم المتحدة ليبرروا اخفاقهم في الانسجام مع مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والالتزام بالمقررات التي اتخذها مجلس الامن .

ان اعتماد مثل هذه المقترحات قد يخلق الامكانية - واسمحوا لنا أن نقول انها ربما ليست موجودة - للمعتدين الاسرائيليين ، والعنصريين في الجنوب الافريقي ، وحماتهم ، وغيرهم من المنتهمكين للميثاق أن يدعوا انهم يستطيعون أن يصموا آذانهم عن مقررات مجلس الامن ويتهربوا من الالتزام الملقى على الدول الاعضاء في المنظمة بموجب المادة ٢٥ من الميثاق وهو " . . . قبول قرارات مجلس الامن وتنفيذها وفق هذا الميثاق " .

وفي إطار المقترحات المختلفة لتعديل ميثاق الأمم المتحدة ، فإننا ندرس الاقتراح الخاص بزيادة عضوية مجلس الأمن . اننا نفهم عدم الرضا من جانب مجموعة من الدول ازاء حقيقة أن مجلس الأمن ليس دائما في مركز يسمح له بالموافقة على مقررات تعبر تماما عن الآمال المشروعة للقوى المحبة للسلام والأمن وطموحاتها في حل مشاكل تصفية الاستعمار والقضاء على المنصرية في جميع أشكالها وصورها طبقا لميثاق الأمم المتحدة . ولكن هذا الموقف لا يمكن تحقيقه ، مع ذلك ، في ظل التشكيل العدمي لمجلس الأمن ، ولكنه يشجع بعض البلدان التي لا تلتزم بمبادئ الميثاق . وبالتالي ، فمن واجبنا أن نعارض السياسات التي تتناقض مع ميثاق المنظمة بدلا من مراجعة نصوص هذا الميثاق .

ان وفد بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، قد عرض في المكتب وفي الجلسات العامة للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة موقفنا بالنسبة لزيادة عضوية مجلس الأمن . وانني أود فقط أن أذكر بأنه طبقا للميثاق ، فان مجلس الأمن يعمل بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وأنه عندما ينتخب أعضاء غير دائمين في المجلس فيجب أن يراعي في المقام الأول " اسهامات أعضاء الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وأهداف المنظمة الأخرى " .

ومن المعروف تماما كذلك ، أن الميثاق يتيح الفرصة كاملة لأي عضو في الأمم المتحدة يهتم بصفة خاصة بمسألة معينة أن يشارك في عمل مجلس الأمن ، وقد استفلت هذه الفرصة على نطاق واسع من جانب كثير من الدول . وبالإضافة الى ذلك ، ليس هناك قرار واحد يمكن أن يصدر من جانب مجلس الأمن دون موافقة ليس فقط الاعضاء الدائمين ، ولكن أيضا الاعضاء غير الدائمين وأغلبية هؤلاء من بلدان عدم الانحياز . وعلاوة على ذلك ، لا يمكن أن يصدر قرار لمجلس الأمن اذا لم يصوت تأييدا له سبعة أعضاء غير دائمين في المجلس من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . ان مثل تلك الدول هي الآن أعضاء في مجلس الأمن وسوف تكون كذلك في المستقبل .

وطبقا لهذا النص ، فان وفدي يرى أنه ليست هناك حاجة للموافقة على الاقتراح الخاص بزيادة العضوية في مجلس الامن . ان مثل هذا التعديل في الميثاق لا يمكن أن يزيد من فاعلية مجلس الأمن أو يساعده على القيام بوظائفه . انه ربما يضاعف من كفاية مجلس الأمن وربما يؤدي الى مراجعة بعيدة المدى لميثاق الأمم المتحدة .

(السيد فيورانوفيتش، جمهورية  
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

وفي ضوء ذلك وآخذين في الاعتبار موقفنا المبدئي الذي يتعلق بأننا نعارض المقترحات التي تهدف الى مراجعة ميثاق الأمم المتحدة ، فان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يمصر عن الأمل في أن مقدمي مشروع القرار الذين يحاولون توسيع العضوية في مجلس الأمن سوف يسحبون اقتراحهم .

ان وفدنا قد بنى موقفه هذا على حقيقة أنه حتى بين المشاركين في تقديم مشروع القرار لم يتحقق الاجماع في الوقت الحاضر . وانا لم يسحب ، فان وفدى سوف يصوت ضد الاقتراح . وكما كنا دائما ، سوف نظل نؤمن بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . اننا نقف بحزم من أجل التنفيذ الدقيق لتلك المقاصد والمبادئ وندعو جميع الدول الأخرى الى أن تتمسك بالمثل بكل قوة بنصوص الميثاق . وبهذا الأسلوب وحده نستطيع أن نضمن المحافظة على حيوية هذه المنظمة ودعمها ، وليس عن طريق كل أنواع المراجعات والاصلاحات للميثاق التي يمكن أن تؤدي في النهاية الى ظروف تتعارض مع مصالح القوى المحبة للسلام في العالم .

السيد تشيرنغ (بوتان) (الكلمة بالانكليزية) : اننا مرتبطون بمناقشة مسألة على

جانب كبير من الأهمية لعدد من الدول الاعضاء في منظمنا وهي " مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية " . ان هذه المسألة ذات مغزى خاص للبلدان الصغيرة مثل بوتان ، ولعدد كبير من البلدان حديثة الاستقلال التي ضاعفت عضوية الأمم المتحدة من ٥١ عضوا عند انشائها عام ١٩٤٥ الى ١٥٢ في الدورة الحالية .

ان سبب ادراج هذا البند ، معروض جيدا في المذكرة الايضاحية التي وزعت على الجميع ، وعلاوة على ذلك ، فقد جرت مشاورات مع عدد من الوفود والمجموعات الاقليمية . وخلال جميع تلك المشاورات ، فان المشاركين في تقديم البند الذي يعتبر الآن مشروع القرار (A/34/L.57) مقتنعون بأن الدورة الحالية للجمعية العامة يمكنها بل ويجب أن تتخذ اجراء مناسباً في هذا الصدد . ورغم الاستجابة السلبية في البداية من جانب القليل من الوفود ، فاننا نؤمن بأن معظم الدول الاعضاء تود أن ترى تغييرا في صالح توازن أكبر وتمثيل متعادل في عضوية مجلس الأمن .

ويفضل الاحصائيات فقط ، فان صحة زيادة عدد الاعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن تستند الى أساس سليم . ففي عام ١٩٤٥ عندما كان عدد الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ٥١ دولة ،

كان المتوسط الكلي للبلدان الممثلة بعضو واحد غير دائم في مجلس الأمن هو ٧٥ . وقد ارتفعت هذه النسبة الى ١٨ في عام ١٩٦٣ . وقد كانت هناك سابقة لاستعادة التوازن بزيادة عضوية المجلس من ١١ عضوا أصلا الى ١٥ عضوا . وبهذا أعيدت النسبة الى ١٠٨ في ذلك الوقت . وكان هناك حينئذ ١١٣ دولة عضوا . وكما نذكر ، كان هناك تأييد واسع لزيادة النسبة في عضوية عدد من أجهزة الأمم المتحدة الهامة ومنها مجلس الأمن ، حتى تعكس هذه الأجهزة عن حق حقائق العصر . اننا نواجه الآن موقفا مشابها . فمنذ عام ١٩٦٣ ، فان عضوية الأمم المتحدة قد ارتفعت من ١١٣ الى ١٥٢ حاليا . ان هذه الزيادة ترجع أساسا الى انضمام اعداد كبيرة من الدول الصغيرة المستقلة حديثا من آسيا والباسيفيك وإفريقيا وأمريكا اللاتينية . ان النسبة العالمية لعدد البلدان الممثلة بعضو واحد غير دائم في مجلس الأمن قد ارتفعت مرة أخرى الى المستوى الذي يبلغ الآن ١٤٧ . واذ ما قسمنا البلدان اقليميا في قائمة غير دائمة ، فاننا نجد أن البلدان الآسيوية موقفا أسوأ ، ذلك ان نسبة عدد البلدان الآسيوية الممثلة بعضو واحد غير دائم هي ٨١ بالمقارنة بـ ١٦٣ بالنسبة للدول الافريقية و ١٤ بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية و ١١ بالنسبة لاروپا الغربية ودول اخرى و ١٠ بالنسبة لاروپا الشرقية .

وبالتالي فان أى تقييم عادل للموقف الحاضر سوف يؤدي بنا الى أن نجد أن التشكيل الحالي لمجلس الامن غير متوازن وغير عادل ، مما يقلق بصفة خاصة البلدان النامية وبلدان عدم الانحياز في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية التي هي أقل تمثيلا بدرجة كبيرة في أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة .

ان آخر مرة أثيرت فيها هذه المسألة الخاصة بعضوية مجلس الأمن كانت في عام ١٩٦٣ ، وان مشكلة عدم عضوية جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة وبالتالي عدم قدرتها على المشاركة في القرار الخاص بتعديل ميثاق الأمم المتحدة ، كانت من الموضوعات ذات الأهمية القصوى . ويعد تفسير الموقف الآن ، فاننا نأمل في أن تتم الموافقة بسهولة على مشروع القرار محل الدراسة .

وبالرغم من الحقائق والأرقام التي ذكرتها توا فإني على ثقة من أن جميع الحاضرين هنا يودون أن يكونوا أعضاء في منظمة ديناميكية ومرنة ، يمكنها أن تتطور في الاتجاهات الضرورية لمواجهة الظروف المتغيرة . ووفقا للميثاق فإن الدور الأساسي لمجلس الأمن والذي ندرکه جميعا ، والذي يجب علينا أن نكرره هو المحافظة على السلم والأمن الدوليين . ويجب ان نكرر ذلك لأن مجلس الأمن بالرغم من نبل مقاصده وجهوده المضنية ، قد واجه صعوبات ضخمة في الوفاء بمسؤولياته الأساسية ، ونحن نشعر أن السبب الذي يكمن وراء ذلك هو الافتقار الى التمثيل المتوازن في هذا المجلس . ومن الضروري بالتالي زيادة فعالية المجلس بهدف السماح له بأن يلعب دوره بصورة أكثر نجاحا . ان ميثاق الأمم المتحدة ، كما جاء في الفقرة الأولى من المادة الثانية ، مازال يعتمد على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء . ومع ذلك فإن الدول الصغيرة مثل دولتنا تشعر بأنه لم تتاح لها فرصة الاشتراك في أعمال مجلس الأمن بصورة مناسبة وانه يمكنها ان تقدم مساهماتها في أعمال هذا المجلس بحيث يمكنه أن يعمل بصورة أكثر فعالية من أجل تحقيق أهدافه الرئيسية .

ان الهدف الوحيد لتوصيتنا بزيادة عدد الأعضاء فير الداعمين من ١٠ الى ١٤ هو تعزيز الأمن المتحدة وليس اضعافها - كما يدعي بعض المعترضين على اقتراحنا - نتيجة مجلس أمن موسع . نحن لا نمسح حق الفيتو ولكننا نود أن نعمل على أن نتجاوب مع الموقف العالمي الحالي بحيث يتفق مع مطالب العدالة .

وبهدف التوصل الى قدر أكبر من الفاعلية آخذين في الاعتبار ضروريات العدالة ، علينا أن نأخذ في الاعتبار تمثيلا جغرافيا أكثر عدالة للدول الأعضاء فير الدائمة وتمثيلا أكبر للدول المتوسطة والصغيرة . وذلك سوف يتيح للمجلس أن يعكس بصورة أفضل حقيقة سياسة العالم الحالي وتحقيق الأهداف الرئيسية المتمثلة في المحافظة على السلم والأمن الدوليين . وفي هذا الصدد يؤيد وفد بلادى تماما وجهات النظر التي عبّر عنها ممثل الهند عندما قدم مشروع القرار A/34/L.57 .

ونحن كمقدمين لهذا المشروع نشعر بأن هذا البند يجب أن ينظر فيه في أسرع وقت ممكن ، وبالتالي لا نوافق على الاعتراضات التي أثارها بعض الدول الأعضاء التي أشارت الى أن الوقت المتاح لنا يعتبر غير كاف أثناء هذه الدورة لبحث هذا الأمر وفي رأينا أن هذا الأمر يجب التعجيل

بالنظر فيه ، ونأمل أن يتم تعديل الميثاق طبقاً للمادة ١٠٨ وان يتم التصديق على هذا التعديل من جانب جميع الدول الاعضاء .

السيد فرناندو (سرى لانكا ) (الكلمة بالانكليزية) : من دواعي الشرف لوفد سرى لانكا ألا يؤيد فحسب مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.57 بل وان يشارك كذلك في تبنيه أيضا . ومنذ تعديل ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٦٣ . ازداد عدد أعضاء الأمم المتحدة من ١١٣ الى ١٥٢ . هذه الزيادة كانت ترجع أساسا الى تطورات معينة تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية في العالم وخاصة مع المعدل السريع الذي سارت به عملية تصفية الاستعمار خلال العقود الماضية . ان الاعضاء الجدد في الأمم المتحدة هم أساسا من افريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية وهي الاقاليم التي عانت أكثر من غيرها من السيطرة الاستعمارية . ان مجلس الأمن ، وهو الجهاز المخول باتخاذ قرارات ملزمة له علاقة بكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين ، يجب ان يحترم الحقائق السياسية للعالم المعاصر . والسبب الرئيسي للمقاعد غير الدائمة في المجلس كان السماح لهذه البلدان التي تمثل معظم البشرية بأن يكون لها نصيب في اتخاذ المقررات التي تؤثر عليها مثلما تؤثر على الأعضاء الدائمين ان تمثيلا أكثر توازنا وأكثر انصافا في مجلس الأمن للاعضاء غير الدائمين يمكن ان يحقق الاستقرار للمجلس .

ودون شك فان التكوين الحالي لمجلس الأمن غير متوازن وغير منصف . ان الحصص الحالية ، وهي عشرة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن ، لا تعد تمثيلا ملائما للمقاعد المنتخبة بين المجموعات الإقليمية والجغرافية . والقرار موضع البحث يسعى الى زيادة عدد المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن من ١٠ الى ١٤ مما يجعل المجلس جهازا أكثر فعالية في القيام بمهامه بموجب ميثاق الأمم المتحدة . هذا الاقتراح ليس غاية في حد ذاته ولكنه وسيلة للاسهام في تحقيق المبادئ الواردة في الميثاق . ومن الضروري ان ندرك ان المنظمة يجب أن تعمل وفقا لأحكام المادة (٢) فقرة (١) من الميثاق والمخصصة لمبدأ المساواة في السيادة بين كل الدول الأعضاء . وانا نؤيد هذا المبدأ بطريقة حقيقية يمكن ان تكفل نجاح المنظمة . فالعيش في ظروف السلم والأمن والرخاء هو حق طبيعي لكل الدول الكبيرة والصغيرة . المتقدم والمتخلف دون تمييز . وكل الدول عليها التزام للاسهام في المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، وهذا الالتزام لا يمكن تحقيقه الا اذا كفل لكل الدول حق

المشاركة في عمل الاجهزة الموكلة لها هذه المهمة. هذه الاعتبارات كانت عوامل أساسية في مناسبتين سابقتين حينما زيد عدد مقاعد مجلس الأمن لكي تعكس الزيادة في عضوية الأمم المتحدة . وفي ضوء الزيادة في عضوية الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٣ فمن الضروري أن نتخذ اجراء لتحقيق زيادة ملائمة في عضوية مجلس الأمن حتى تستمر فعاليتها وحيث يمكن ان يصبح جهازا يمثل العالم بالفعل كما يصور ذلك الميثاق .

وقد اقترحت بعض الوفود أن نجرى مزيدا من المشاورات قبل التصويت على هذا القرار وقد أجرينا مشاورات فيما يتعلق بهذه الزيادة المقترحة . لفترة طويلة حتى الآن . وما نسعى اليه الآن هو تصحيح عدم توازن وظلم قائمين . ومع ذلك فان سرى لانكا لا تريد أن تثقل الباب أمام أى مفاوضات ضرورية . ويحد هذا الأمل في أن هذا القرار ، حينما تتم الموافقة عليه ، ستصادق عليه كل الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن . قبل أول أيلول / سبتمبر ١٩٨١ وفقا للاجراءات الدستورية المعمول بها في هذه الدول وبذلك نصح موقفا نشأ عن تمثيل غير ملائم للدول الحديثة الاستقلال . ووفد سرى لانكا يود أن يناشد الأعضاء الموافقة على هذا القرار بأكثرية أغلبية ممكنة . ومن رأينا أنه بعد الموافقة على هذا القرار بما يعكس ارادة ورغبة المجتمع الدولي يمكن أن تستمر مشاورات تساعد على خلق الظروف وتوفير الارادة لضمان المصادقة على التعديلات الضرورية في الميثاق من جانب كل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

ومن رأى وفد سرى لانكا ان الصعوبات التي قد تنشأ عن اعادة توزيع المقاعد الحالية أكثر تعقيدا من أية صعوبات يمكن أن تنشأ عن زيادة عدد المقاعد . ان هذا سيعني محاولة اعادة توزيع مقاعد قليلة بين أعضاء كثيرين ، وقد يكون ذلك على حساب البعض الذي يتمتع حتى الآن بتمثيل أكبر . وهذا هو سبب آخر يدعوننا الي ان نسعى الى زيادة عدد المقاعد غير الدائمة بدلا من اعادة توزيعها .

ويشرفني أن أوصيكم بالموافقة على هذا القرار بأكثرية قدر ممكن من التأييد .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مازال هناك ٢١ متحدثا حول هذا البند لم يدلوا

ببياناتهم بعد . ومن أجل أن تتوفر لدينا فكرة أكثر وضوحا عن كيفية تنظيم عملنا أقترح أن تقفل قاعة المتكلمين في الرابعة من بعد ظهر اليوم .  
ان لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن الأمر قد تقرر على هذا النحو .  
وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥





PROVISINAL

A/34/PV.103/Corr.1  
15 January 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

المحضر الحرفي المؤقت للجلسة الثالثة بعد المائة

والتي عقدت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك  
في يوم الجمعة، ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩، في الساعة ١٠ / ٣٠

تصويب

على الصفحة ٢٦ بدلا من السيد العلي (العراق) تقرأ السيد بافي (العراق) .

-----